رقم الوثيقة: EUR 58/001/2013

هل سيكون للعدالة مكان؟ فشل قرغيزستان في التحقيق في حوادث العنف التي وقعت في يونيو/حزيران2010 وما بعده.

قبل ثلاث سنوات، وفي يونيو/حزيران2010، اندلعت أعمال عنف بين الجماعتين العرقيتين القرغيزية والأوزبكية في منطقتي أوش وجلال أباد بجنوب قرغيزستان، استمرت لمدة أربعة أيام، وأسفرت التي عن مقتل مئات الأشخاص وجرح آلاف آخرين ونزوح مئات الآلاف من ديارهم. وقد أدى عدم إجراء تحقيقات وافية ومحايدة في الجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان، ومنها جرائم ضد الإنسانية، إلى حرمان ضحايا تلك الانتهاكات من تحقيق العدالة.

في الأسبوع الماضي كتبت منظمة العفو الدولية رسالة إلى المدعي العام ووزير الداخلية في قرغيزستان، أعربت فيها عن قلقها بشأن فشل السلطات في إجراء تحقيق فعال ومحايد في أعمال العنف التي وقعت في يونيو/حزيران2010 وما بعده. كما دعت المنظمة إلى التحقيق في مزاعم التعذيب واساءة المعاملة، وإلى إجراء مراجعة مستقلة لكافة الحالات، نتج عنها إدانة أشخاص على جرائم زُعم أنها ارتُكبت أثناء أحداث يونيو/حزيران2010.

وفي الوقت الذي بدا أن وتيرة الاعتقالات التعسفية التي طالت أفراد جماعة الأوزبك العرقية بشكل رئيسي قد انخفضت في العام الماضي، فقد استمر ورود أنباء عن وقوع انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان ضد الأوزبك على خلفية التحقيقات الجارية في أعمال العنف التي وقعت في يونيو/حزيران 2010 وما بعده، ومنها التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة في الحجز والاعترافات القسرية والمحاكمات الجائرة. ولا يزال الأوزبك مستهدفين بالاعتقال والاضطهاد بشكل غير متناسب فيما يتعلق بأحداث العنف في يونيو/حزيران2010.

إن منظمة العفو الدولية تشعر بالقلق لأن العديد من الأشخاص ظلوا قيد الاحتجاز بانتظار المحاكمة لمدد وصلت إلى ثلاث سنوات بسبب عدم توفر أدلة قاطعة ضدهم. ولعل أوضح مثال على ذلك حالة ديلمراد حيدروف. ففي27 يونيو/حزيران2010 اعتقلت قوة من الشرطة ديلمراد حيدروف في أوش، وذُكر أنه تعرَّض للتعذيب وغيره من أشكال إساءة المعاملة لمدة ثلاثة أيام على أيدي الشرطة في مكاتب الإدارة الإقليمية للشؤون الداخلية في أوش بهدف انتزاع اعترافات منه. ولم يجر أي تحقيق في تلك المزاعم حتى اليوم. وبدلاً من ذلك، أُرسلت المحاكم، ومنها المحكمة العليا، قضيته لإجراء مزيد من التحقيقات بشأنها خمس مرات. ومع ذلك، فإنه لا تتوفر أدلة قاطعة على اشتراكه في تلك الجرائم التي اتُهم بارتكابها. وعلى الرغم من ذلك فإن حيدروف لا يزال قيد الاحتجاز بانتظار المحاكمة، ويمكن أن يواجه عقوبة السجن المؤبد إذا وُجد مذنباً.

وقد فشلت السلطات مراراً في إجراء تحقيقات نزيهة وعاجلة في مزاعم تعذيب خطيرة. فعلى سبيل المثال، لم تتم محاسبة أحد على وفاة عثمان زهان خاليرزايف، وهو مواطن روسي من أصل أوزبكي،

الذي قضى نحبه في 9 أغسطس/آب 2011، تحت وطأة التعذيب الذي تعرَّض له في مركز للشرطة في قرية بازار – كورغون.

ولا يزال أقرباء الأوزبك يترددون في تقديم شكاوى على الشرطة والمدعين العامين بشأن أفعال التعذيب وإساءة المعاملة التي يتعرض لها المعتقلون من أفراد جماعتهم العرقية وأعمال الترهيب والابتزاز التي يواجهونها، وذلك خوفاً من الإجراءات الانتقامية. وظل المحامون الذين يدافعون عن الأوزبك يتلقون التهديدات ويتعرضون للاعتداءات الجسدية، بما في ذلك أثناء وجودهم في قاعة المحكمة. وعجزت كافة المحاكم، بما فيها المحكمة العليا، عن استبعاد أو التحقيق في الأدلة التي ذُكر أنها انتُزعت تحت وطأة التعذيب. وفي حادثة اعتداء وقعت مؤخراً في2 أبريل/نيسان 2013 تعرضت تاتيانا تومينا وزميلها أولوغ بيك عثمانوف لاعتداء داخل مبنى المحكمة وخارجه على أيدي مجموعة من الرعاع مؤلفة من اثني عشر شخصاً أو أكثر أثناء جلسة استماع إشرافية للمحكمة العليا في بيشكيك وتتعلق بقضية رجل من أصل أوزبكي أُدين في أكتوبر/تشرين الأول2010، ولكن أُطلق سراحه في يناير/كانون الثاني 2013 بجريمة الاشتراك في قتل عدد من الأشخاص من أصل عرقي قرغيزي بالقرب من مصنع حلج القطن "سانبا" خلال أحداث يونيو/حزيران2010. وكان الرعاع، من أقرباء وأنصار الضحايا من أصل عرقي قرغيزي، يتلفظون بالشتائم ضد المحامين وينهالون عليهم باللكم والركل ويحاولون خطف الأوراق منهم. واضطر المحامون إلى الفرار، وتم تأجيل الجلسة حتى وقت لاحق من ذلك اليوم. ويتعين على السلطات إجراء تحقيقات وافية ومحايدة ومستقلة في جميع حوادث المضايقة والاعتداء على المحامين وأقرباء الأوزبك بدون تأخير، وتحقيق جبر الضرر واتخاذ خطوات مناسبة لضمان توفير الحماية للمحامين والأقارب والشهود.

ويساور منظمة العفو الدولية قلق عميق لأن داعية حقوق الإنسان وسجين الرأي عظيم خان عسكروف لا يزال يقبع في السجن. وكان عسكروف قد قام خلال أحداث العنف في يونيو/حزيران 2010 بتصوير أفلام والتقاط صور فوتوغرافية لبعض مشاهد العنف وعمليات القتل إشعال الحرائق، التي طال معظمها منازل الأشخاص من أصل عرقي أوزبكي وغيرها من المباني في بازار – كورغون. وقد حُكم على عظيم خان عسكروف بالسجن المؤبد في محاكمة لم تف بالمعايير الدولية بتهم تعتقد منظمة العفو الدولية أنها ملفقة، وذلك في محاولة لوقف عمله المشروع في مجال حقوق الإنسان. وينبغي إطلاق سراح عظيم خان عسكروف فوراً وبلا قيد أو شرط لضمان ألا تكون قرغيزستان قد انتهكت الحق في حرية التعبير الذي تكفله المادة31 من دستور قرغيزيا والمادة19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي أصبحت قرغيزستان دولة طرفاً فيه.

وطلبت قرغيزستان تسليم عشرات الأشخاص من أصل عرقي أوزبكي تتهمهم السلطات بتنظيم أو المشاركة في أحداث العنف في يونيو/حزيران2010 في أوش وجلال أباد. وفرَّ معظم المطلوبين إلى روسيا، بينما طلب عدد أقل منهم اللجوء في كزاخستان وأوكرانيا. وفي16 أكتوبر/تشرين الأول2012 قضت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية محمود زهان إرغاشيف ضد روسيا، بأنه إذا تم تسليم مقدِّم الطلب، وهو شخص من أصل عرقي أوزبكي يحمل الجنسية القرغيزية، إلى كرغيزستان، فإن ذلك سيعتبر انتهاكاً للمادة 3 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان (حظر

التعذيب أو إساءة المعاملة، بما في ذلك إرسال الأشخاص إلى أماكن يمكن أن يتعرضوا فيها لخطر المعاملة السيئة التي تشكل انتهاكاً لهذا الحظر). وكانت تلك هي المرة الأولى التي تُصدر فيها المحكمة حكماً بشأن حظر التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة التي تتهدد الأوزبك لدى عودتهم إلى قرغيزستان.

ويُذكر أن قرغيزستان دولة طرف في عدة معاهدات دولية تنص على الحظر التام للتعذيب والتزام الدولة الطرف بإجراء تحقيق فعال ومحايد في جميع مزاعم التعذيب وإساءة المعاملة، ومنها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 7 واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية واللاإنسانية والمهينة.

إن منظمة العفو الدولية تدعو السلطات القرغيزية إلى احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي وإلى إجراء تحقيق عاجل ومحايد وشامل في جميع مزاعم التعذيب وغيره من أشكال إساءة المعاملة، وضمان تقديم كل شرطي تتبين مسؤوليته عن التعذيب وإساءة المعاملة إلى ساحة العدالة.

خلفية

بعد أشهر من ظهور التوترات العرقية، تسارعت وتيرة المصادمات بين عصابات معظمها من أصل عرقي قرغيزي وشباب من أصل عرقي أوزبكي في 10 يونيو/حزيران 2010 في أوش. وفي الأيام الأربعة التالية اجتاحت موجات من إشعال الحرائق وأعمال النهب والهجمات العنيفة، بما فيها عمليات القتل والعنف الجنسي، منطقتي أوش وجلال أباد. وأسفرت تلك المصادمات عن إصابة نحو 1900 شخص بجروح بالغة، ومقتل أكثر من 400 شخص آخر. وأظهرت صور الأقمار الاصطناعية أن 1807 مبنى في مدينة أوش وحدها قد دُمرت كلياً، وتعود ملكية أغلبيتها العظمى إلى الأوزبك. وفي الوقت الذي ارتُكبت فيه جرائم خطيرة على أيدي أفراد من الجماعتين العرقيتين، فإن أغلبية الأضرار والإصابات والوفيات كانت من نصيب الأوزبك. وقد أكدت هذا الأمر الأرقام الرسمية التي نُشرت في غير مناسبة. ومع ذلك، فإن السلطات في قرغيزستان ظلت تصرُّ على رفضها الاعتراف علناً بهذه الحقيقة، وهو ما سبَّب خيبة أمل لمنظمة العفو الدولية.

وحدات تحقيق متخصصة

في يونيو/حزيران 2011 ويونيو/حزيران 2012 قدمت منظمة العفو الدولية إلى سلطات قرغيزستان توصية رئيسية بإنشاء وحدات متخصصة داخل الشرطة ومكتب المدعي العام والقضاء للتعامل مع الجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتُكبت خلال أحداث العنف في يونيو/حزيران 2010 وبعده، ومن بينها جرائم ضد الإنسانية. ويجب أن تكون التعيينات في هذه الوحدات متوازنة من حيث الأصل العرقي ونوع الجنس. ويساور منظمة العفو الدولية قلق لأنه لم تُتخذ أية خطوات في هذا الاتجاه.

إن منظمة العفو الدولية على دراية تامة بالموارد المطلوبة، وتدرك الصعوبة في إيجاد وتخصيص الموارد الكافية، ولاسيما الموظفين ذوي الخبرة في التحقيق في آلاف الحالات. بيد أنه إذا أخذنا بعين الاعتبار الاخفاقات الواضحة العديدة والمثالب والانتهاكات والتحيز العرقي في التحقيقات الجنائية

والمحاكمات على مدى السنوات الثلاث الأخيرة واستمرار تردد الموظفين المكلفين بتنفيذ القوانين عن التصدي لهذه القضايا، فإن إنشاء نظام تحقيقات مستقل وغير متحيز في أقرب وقت ممكن، بات أمراً أساسياً. وإذا نُفذ هذا النظام بشكل سليم، فإن هذه الوحدات يمكن أن تلعب دوراً مهماً في بناء المؤسسات، وأن تعود بالفائدة على نظام العدالة في الأجل الطويل، حيث تقدم مثالاً على الممارسات الفضلى بشأن التحقيقات الوافية والمحايدة التي يمكن تكرارها على مستوى البلاد بأسرها.

حالة عظيم خان عسكروف

عظيم خان عسكروف هو مدافع عن حقوق الإنسان من أصل عرقي أوزبكي، يعمل مديراً لمنظمة "فوزدوخ" (الهواء)، وهي منظمة غير حكومية مستقلة لحقوق الإنسان، تشكل جزءاً من شبكة إقليمية لحقوق الإنسان في قرغيزستان. وكان عسكروف قد اعتُقل في بزار – كورغون في15 يونيو/حزيران2010، مع أن اعتقاله لم يُسجَّل رسمياً حتى 16 يونيو/حزيران. وفي15 سبتمبر/أيلول حُكم عليه بالسجن المؤبد ومصادرة ممتلكاته، بتهم "تخزين الذخيرة" و"الاشتراك في القتل مع سبق الإصرار" و"الاشتراك في قتل موظف مكلف بتنفيذ القانون". وتعتقد منظمة العفو الدولية أن التهم الموجهة ضده تم تلفيقها في محاولة لوقف عمله المشروع في مجال حقوق الإنسان. وقد اعتبرته المنظمة سجين رأي، وتدعو بالتالي إلى إطلاق سراحه فوراً وبلا قيد أو شرط. وهو يقضي حالياً حكماً بالسجن المؤبد في السجن رقم 47 في بيشكيك.

وذكر عظيم خان عسكروف أنه تعرَّض للضرب المبرح في الأيام الثلاثة الأولى لاعتقاله، في محاولة لإرغامه على الاعتراف بجريمة قتل شرطي من أصل عرقي قرغيزي خلال أيام العنف، وعلى توريط آخرين في ذلك العنف. وقد تمكَّن محاميه نور بيك توكتاكونوف من التقاط صور فوتوغرافية للرضوض الظاهرة على جسده أثناء اجتماعه به في22 يونيو/حزيران، ولكن نائب المدعي العام لمنطقة بازار – كورغوث، الذي كان مرؤوسوه حاضرين في الاجتماع، رفض مطالبته بإجراء فحص طبي مستقل له. وفي 26 يوليو/تموز 2010. أيَّدت محكمة مدينة جلال أباد قراراً بعدم إجراء تحقيق في مزاعم تعرُّض عسكروف للتعذيب وإساءة المعاملة عقب اعتقاله. ووفقاً لتقرير أصدرته منظمة "أطباء من أجل حقوق الإنسان" غير الحكومية في أكتوبر/تشرين الأول2012، فإن الحالة الصحية لعظيم خان عسكروف قد تدهورت بشكل خطير أثناء حبسه، بما في ذلك بصره وجهازه العصبي وتنفسه، ولكنه لم يتلقَّ الرعاية الطبية الضرورية، وهو ما يشكل ضرباً من إساءة المعاملة. وعقب فحص طبي أجراه خبراء من منظمة "أطباء من أجل حقوق الإنسان" في يناير/كانون الثاني 2012، خلص أولئك الخبراء إلى نتيجة مفادها أن حالة عظيم خان عسكروف أظهرت أدلة طبية على وجود إصابة في الدماغ نتيجة لتعرُّضه للتعذيب. وفي نوفمبر/تشرين الثاني2012 قدم محاميه شكوى إلى لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

وتعرَّض محامي عظيم خان عسكروف وأقرباؤه للمضايقة والاعتداء على أيدي مجموعات من الأشخاص مرات عدة، منها داخل مباني مركز الاعتقال التابع للشرطة. ومن بين تلك المجموعات أقرباء الشرطي الذي اتُهم عظيم خان بقتله. وفي21 يوليو/تموز 2010، ألقت مجموعة من النساء الحجارة على إحدى قريبات عسكروف داخل مركز الاعتقال التابع للشرطة، عندما حاولت تسليمه

صُرة طعام. وفي 2 أغسطس/آب تعرَّض محاميه لاعتداء داخل مباني مركز الاعتقال التابع للشرطة. وقال إن مجموعة من الرجال والنساء أحاطوا به وهددوا بمعاقبته إذ استمر في الدفاع عن جماعة الأوزبك العرقية. وقبل يوم واحد من بدء المحاكمة في2 سبتمبر/أيلول 2010، اتُخذ قرار بنقل المحاكمة من بازار – كورغون إلى قرية "ماسي"، التي تقع على بعد20 كيلومتراً منها في مقاطعة "نوكن" المجاورة. وقال نور بيك توكتاكونوف، محامي عظيم خان، إن هذه المسافة ليست كافية لضمان أمن المتهمين أو أقربائهم. ولم يتمكن المحامي نور بيك من حضور المحاكمة في2 سبتمبر/أيلول بسبب المهلة القصيرة التي أُعطيت له فيما يتعلق بتغيير المكان وبسبب التهديدات الخطيرة التي تلقاها.

حالة عثمان زهان خالميرزايف

عثمان زهان خالميرزايف مواطن روسي من أصل عرقي أوزبكي، قضى نحبه في9 أغسطس/آب 2011 نتيجة للتعذيب بحسب ما ذكر، وذلك بعد يومين من اعتقاله تعسفياً في قرية بازار-كورغون على أيدي أفراد شرطة يرتدون ملابس مدنية، ونقله إلى مركز الشرطة المحلي. وبعد إطلاق سراحه من مركز الشرطة في 7 أغسطس/آب، أبلغ زوجته بأنهم وضعوا قناع غاز على وجهه وانهالوا عليه بالضرب. وعندما انهار قام أحد أفراد الشرطة بضربه بركبته على صدره مرتين أو ثلاث مرات إلى أن فقد الوعي. وأُدخل المستشفى في صباح اليوم التالي، حيث فارق الحياة متأثراً بجراحه بعد يوم واحد. وقالت زوجته إنه كان قد أخبرها بأن أفراد الشرطة هم المسؤولون عن الإصابات التي لحقت به. وذكرت زوجته ومحاميه، اللذان حضرا عملية تشريح جثته، أن فحص الطب الشرعي أظهر أن سبب الوفاة هو نزيف داخلي. وبناء على طلب رسمي من قنصلية روسيا الاتحادية في10 أغسطس/آب، رفع المدعي العام في جلال أباد قضية جنائية ضد أربعة من أفراد الشرطة ووجه إليهم عدة تهم، منها التعذيب.

وقبل بدء محاكمة أفراد الشرطة المتهمين، في سبتمبر/أيلول2011، نظَّم أقرباء ومؤازرو أفراد الشرطة المتهمين احتجاجات عامة، تحوَّلت إلى العنف أحياناً، وأغلقوا الطريق الرئيسي الواصل بين جلال أباد وبيشكيك في وقت ما. كما عمدوا إلى ترهيب شهود الادعاء وعائلة عثمان زهان كالميرزايف ومحاميه خارج المحكمة وداخل قاعة المحكمة، ومارسوا ضغوطاً على القاض كي يحملوه على تبرئة المتهمين. ونُقلت المحاكمة إلى منطقة تشوي، الواقعة على بعد500 كيلومتر، لأسباب أمنية. ومع ذلك فقد تلقى شهود رئيسيون تهديدات باستخدام العنف، وغيَّر بعضهم شهادته لمصلحة المتهمين. وشعر آخرون بأنهم مضطرون إلى مغادرة البلاد خوفاً على سلامة عائلاتهم. ولم يبدأ المدعي العام الإقليمي في جلال أباد تحقيقات في أفعال أقرباء وأنصار المتهمين على الرغم من الشكاوى التي قدمتها أرملة عثمان زهان خالميرزايف ومحاموها. وفي مارس/آذار2012، أُعيدت محاكمة أفراد الشرطة الأربعة إلى جلال أباد. ودعا رئيس محكمة جلال أباد الإقليمية إلى إجراء مزيد من التحقيقات، وأطلق سراح اثنين من أفراد الشرطة المتهمين بكفالة. وفي26 ديسمبر/كانون الأول2012، قررت المحكمة الإقليمية تأجيل المحاكمة إلى أجل غير مسمى بعد غياب ثلاثة من محاميي الدفاع عن جلسة الاستماع المقررة.

حالة ديلمراد حيدروف

في 27 يونيو/حزيران2010 اعتُقل ديلمراد حيدروف، وهو محام من أصل عرقي أوزبكي، على أيدي أفراد من قوة الشرطة. وقد اتُهم حيدروف بتنظيم اضطرابات جماهيرية والمشاركة فيها وبالاشتراك في قتل مفتش ضرائب من أصل عرقي قرغيزي واثنين من ضباط الجيش من أصل قرغيزي في قرية ناريمان بمنطقة أوش خلال أعمال العنف التي وقعت في يونيو/حزيران2010. ولم يكن التحقيق في جرائم ديلمراد حيدروف المزعومة كاملاً ولا محايداً، ولم تتوفر أدلة مباشرة على صلتة حيدروف بتلك الجرائم. وقد أكَّد بعض الشهود أنه كان موجوداً في مكان آخر في وقت مقتل مفتش الضرائب، ولم يتمكن شهود عيان على حادثة مقتل أحد ضباط الجيش من التعرف عليه أثناء التحقيق. ولا يزال حيدروف قيد الاعتقال بانتظار المحاكمة، وإذا وُجد مذنباً، فإنه يمكن أن يواجه حكماً بالسجن المؤبد.

وبعد اعتقاله، ذُكر أن أفراد الشرطة انهالوا عليه بالضرب بالهراوات المطاطية على مختلف أجزاء جسمه، ومنها رأسه وأصابعه، وخنقوه بكيس بلاستيكي، وأدخلوا دبابيس الورق تحت أظافره. ولم يتم تسجيل اعتقاله رسمياً. وعلى الرغم من تعرُّضه للتعذيب وإساءة المعاملة، فقد رفض حيدروف التوقيع على اعتراف. وقام موظفون طبيون في مركز الاعتقال المؤقت الذي نُقل إليه بعد التعذيب، بتوثيق إصابته برضوض وغيرها من علامات التعذيب، وتم توثيقها مرة أخرى فيما بعد من قبل الموظفين الطبيين في مركز الاعتقال رقم5 في أوش، قبل توجيه التهم إليه.

وبالإضافة إلى ذلك، تعرَّضت محامية ديلمراد حيدروف للترهيب والمضايقة. فقد تبنَّت تاتيانا تومينا، وهي محامية مستقلة من أصل روسي، قضايا موكلين من أصل عرقي أوزبكي بشكل منتظم. وفي مطلع أغسطس/آب 2011، تعرَّضت للاعتداء على أيدي أربع نساء من أصل عرقي قرغيزي بينما كانت تغادر محكمة مدينة أوش. وقد ضربتها إحدى النساء بحقيبة، بينما تقدمت الأخريات لضربها وركلها ولكمها مع كيل من الشتائم. وشاهد موظفو المحكمة وأفراد الشرطة حادثة الاعتداء، ولكنهم لم يتدخلوا لحمايتها أو لوقف الهجوم عليها. وقبل مغادرتها مبنى المحكمة قذفتها النساء بالحجارة وهددنها بمزيد من العنف. وفي وقت لاحق من ذلك اليوم رأى أحد مراقبي حقوق الإنسان النساء أنفسهن وهن يشتمن تاتيانا تومينا في مركز الاعتقال بانتظار المحاكمة في أوش. وكانت تاتيانا تحضر جلسة استماع لموكِّل آخر من أصل عرقي أوزبكي متهم بجريمة لا علاقة لها بأعمال العنف التي وقعت في يونيو/حزيران2010. ولم يفعل أفراد الشرطة الحاضرون شيئاً يُذكر لوقف اعتداء أولئك النساء. وفي فبراير/شباط2012، تعرضت تاتيانا تومينا، مرة أخرى، للاعتداء في قاعة المحكمة على أيدي أقرباء الضحية أثناء دفاعها عن موكل من أصل عرقي أوزبكي. وقد تعرَّضت للإساءة اللفظية، وتم تمزيق وثائقها إرباً.